مشكلة العالم الاقتصادية

وعلاجها بحسب تقرير فاين زيلند

كان موضوع الحواجز التجارية في مقدمة الموضوعات التي استرعت عناية رجال الحكم والاقتصاد منذ ما وضعت الحرب اوزارها . وقد تنوّعت هذه الحواجز ، حتى كان نظام الحماية والحواجز الجمركية حينئذٍ لم يكن كافياً فوضع نظام خاص لتقييد الاستيراد في كثير من البلدان فلا يستطيع التاجر ان يستورد بضاعة ما الا اذا استصدر رخصة بذلك . وكانت حكومات تلك البلدان في كثير من الاحيان لا تذيع الاحصاءات الرسمية الخاصة بالوارد ولا عدد الرخص التي صدرت لاستيراد اصناف معينة من البروض ، فكان ذلك مانعاً دون الاعتراض على تحكم اصحاب الشأن في التجارة . ثم استغني عن نظام الرخص رويداً رويداً حتى التي في اتفاق عقد سنة ١٩٢٨ واتفاقات اخرى تلته

ولكن حلّ محلّ نظام الرخص الخاصة بالاستيراد رفع الضرائب الجمركية في معظم بلدان العالم . فلما اجتمع المؤتمر الدولي الاقتصادي في جنيف سنة ١٩٢٧ برآسة المسيو تونيس رئيس وزراء بلجيكا سابقاً ولاحقاً ، اشترك فيه فريق من أكبر رجال العمل والاقتصاد في العالم فنظر في موضوع الضرائب الجمركية وأعرب عن رأيه في وجوب « وضع حدّ لزيادة الضرائب الجمركية والسعي الى خفضها » . واخذت عصبة الامم بهذه الخطة فقرّرت في جمعيتها العمومية المجتمعة في خريف سنة ١٩٢٩ الموافقة على اقتراح افترحتهُ فرنسا وبلجيكا وانكلترا مشتركة ، افضى في سنة ١٩٣٠ الى « مؤتمر الهدنة الجمركية » . ومع ان اعضاء المؤتمر لم يتفقوا على هذه الهدنة الجمركية المرغوب فيها ، عقدوا اتفاقاً تجاوزيًّا من شأنه ان يجعل كل زيادة تحكمية في الضرائب الجمركية عملاً عصياً اومتعذراً لانهم جعلوهُ خاضعاً لشروط معيّنة

الاّ ان هذا الاتفاق لم يبرم وعلى ذلك ظل العمل الدولي المشترك لخفض الضرائب الجمركية حبراً على ورق . الاّ ان طائفة من الدول الصغيرة اقتنعت بالمبدإ فطبقتهُ في دائرتها الخاصة وهي الدول المعروفة بدول « كتلة اوسلو » التي تشمل بلجيكا والدنمارك ولوكسمبورج وهولندة والنروج والسويد . ثم انضمّت اليها فنلندة . وكذلك اتفقت هذه الدول على ان تطبق مبدأ الاتفاق التجاري في معاملاتها بعضها مع بعض ووضعت لذلك اتفاقاً وقعتهُ في ٢٣ دسمبر سنة ١٩٣٠ وهو مشهور باسم « اتفاق اوسلو »

الاّ ان الازمة الاقتصادية العالمية ، ما لبثت حتى استفحلت ، فعمدت شتّى الدول الى

اساليب مختلفة جديدة لتقييد التجارة وفي مقدمتها نظام الحصص وتقييد التبادل النقدي

والواقع ان نظام الحصص هو نظام الرخص وقد اتخذ شكلاً دقيقاً. ذلك ان التبدلا يفرض على مجمل الوارد من بضاعة ما فقط بل وعلى ما يستورد منها من كل بلاد. أما تقييد التبادل النقدي فكان من شأنه اقامة الحواجز دون تسديد ثمن ما يستورده التاجر الا برخيص من الحكومة. والقاعدة في هذا القيد ان يجعل تسديد المال ثمناً لما يستورد من بلاد ما، خاضعاً لنطاق التبادل التجاري بين البلادين. حتى لا يزيد ثمن ما يستورد من بلاد ما على ثمن ما يصدّر اليها بوجه عام

وكذلك اخذت صورة التجارة الدولية تتحوّل، من تجارة تشترك فيها دول متعدّدة، الى صورة وحدتها التبادل بين دولتين

وقد كان في مقدمة البواعث على ظهور هذه الحواجز اضطراب سعر الذهب في مختلف البلدان. وهذا الاضطراب طغى على حدود المنافسة التجارية العادية، فاضطرت الدول ان تمد الى وسائل خاصة لحماية منتجاتها. ولكن الحالة تحسنت في أواخر سنة ١٩٣٦ باتفاق بعض الدول على تسوية أسعار نقدها، مما مهّد السبيل الى عقد الاتفاق النقدي الثلاثي بين انكلترا وأميركا وفرنسا في ٢٨ سبتمبر من سنة ١٩٣٦ معلناً خفض سعر الفرنك وسعرياً عما تعلقه الدول من الشأن العظيم بالتخلي رويداً رويداً عن نظام الحصص وتقييد التبادل النقدي سبباً الى الغائها

وعندئذٍ بدا لأولي الامر انهُ من الحكمة اجراء بحث دقيق في خير الوسائل لتحقيق هذا الغرض. وذكر اسم المسيو پول فان زيلند في هذا الصدد على اعتبار انهُ خير من يتولى القيام بهذا البحث، وذلك لانهُ من الخبراء المتمكنين من أساليب التجارة الدولية بما أتيح لهُ من دراستها عند ما كان مديراً ووكيلاً للبنك الاهلي في بروكسل ثم وزيراً للخارجية فرئيساً للوزارة البلجيكية. يضاف الى هذا أن الرجل الذي يعهد اليه بهذا العمل الخطير يجب ان يكون ممثل دولة من مصلحتها السعي الى اطلاق التجارة الدولية من قيودها. وقد كانت بلجيكا تلك الدولة. يستدلُّ على ذلك باشتراكها في غير اتفاق واحد من هذا القبيل كاتفاق أوسلو — المشار اليه آنفاً — واتفاق أوتي المعقود سنة ١٩٣٢ بينها وبين لوكسمبرج وهولندة على هذا الاساس

وفي شهر نوفمبر ١٩٣٦ كان المسيو فان زيلند — وكان حينئذٍ رئيساً للوزارة البلجيكية — في لندن فذكر لهُ بعضهم اقتراح قيامه بهذا البحث، ولكنهُ لم يخاطب رسمياً في هذا الموضوع الا في شهر ابريل من سنة ١٩٣٧ فقبل ما عرضتهُ عليه الحكومتان الفرنسية والانكليزية في هذا الصدد واستعان بأحد رجال الاقتصاد البلجيكيين — المسيو فرير — لان مهامّ منصبه كانت تحول دون قيامه بجميع أعمال البحث وما تقتضيها من أسفار ومقابلات وحده. فزار

المسيو فريرمظم حواضر أوربا وحادث اقطابها الاقتصاديين والسياسيين وسافر المسيو فان زيلند الى اميركا فاجتمع بالرئيس روزفلت ، وانتهى البحث في اواخر الصيف الماضي ، فلما استقال فان زيلند من رآسة الوزارة البلجيكية لاسباب تتعلق بالسياسة الداخلية في البلجيك تفرّغ لوضع تقريره وما عنّ لهُ في هذا الموضوع الخطير من آراء ومقترحات

التقرير ثلاثة أقسام . أولها مقدمة عامة تناول فيها مسألة أساسية عليها يتوقف ما في القسمين التاليين . وهذه المسألة يمكن ايجازها في السؤال التالي : هل نسعى الى الرخاء الدولي بتعزيز تبادل العروض والخدمات بين الامم على اساس من حرية التعاقد والتبادل او نسعى اليه عن طريق الاكتفاء الذاتي فتعنى كل دولة في سدّ كل ما تحتاج اليه بالاعتماد على مواردها وصناعاتها الخاصة ؟ والمسيو فان زيلند يعترف بان هناك ما يمكن ان يدفع حجة لتأييد خطة الاكتفاء الذاتي وانها قد تؤتي ثمرة ناضة ولكنهُ يضيف الى ذلك ان الدول المكتفية ليست بمعزل عن تقلّب الاسواق العالمية . فليس في وسع اية أمة ان تنسحب من مجمع الامم . وجميع الدول التي حادث فان زيلند وصاحبهُ اقطابها مجمعة على وجوب القيام بعمل مشترك لتقليل الحوائل التي تعرقل التجارة العالمية . لعمري ان هذا الاجماع كان في كثير من الاحيان محوطاً بالتحفظ الشديد ، ولكن فان زيلند تبين في جميع محادثاته اثر الرغبة الصادقة فتجمعهُ ذلك على المضيّ في بحثه

أما القسم الثاني من التقرير فنقد دقيق لأنواع الحوائل القائمة دون التجارة العالمية الحرّة وما يقترحهُ في سبيل علاجها . فالضرائب الجمركية ليست الآن اعظم هذه الحوائل بالقياس الى نظامي الحصص وتقييد التبادل النقدي . ولذلك يعود في ما يقترحهُ في هذا الصدد الى فكرة « الهدنة الجمركية » التي اقترحت سنة ١٩٣٠ الاّ انهُ يستثني من الهدنة ، بعض الضرائب الجمركية المرتفعة جداً عن المستوى العام ويقترح خفضها حتى تتسق واياهُ . أما نظام الحصص فاقتراحهُ بشأنه يقوم على اساس من الحسم أي انهُ يجب ان يلغى . ولكن الغاءه لا يمكن ان يتم إلا رويداً رويداً ، وإذا كان مستوى الضرائب الجمركية في بعض الاحوال غير كافٍ لحماية معقولة للبضائع الخاضعة لنظام الحصص فلترفع الضرائب قليلاً وليلغَ هذا النظام . والحصص التي يجب ان تتقدّم الغاء على غيرها هي الحصص المفروضة على المصنوعات . وهو يرى ان الاحتفاظ بنظام الحصص في ما يخص الحاصلات الزراعية لهُ ما يسوغهُ اذا كان الغرض منهُ توزيع المستورد منها على شهور السنة بحيث لا يضار الحاصل الذي تنتجهُ البلاد المستوردة . وعلى كل حال يرى المسيو فان زيلند انهُ يجب ان لا تفرض حصص جديدة ولا ان تجعل قيود الحصص القائمة اشد مما هي

فاذا انتقلنا الى موضوع الاضطراب النقدي والتباين الكبير في اسعار الكمبيو وجدنا ان لا أمل للمسيو فان زيلند في علاج ناجع الاّ في المستقبل البعيد عند ما تعود احوال العالم

الاقتصادية والمالية الى الطمأنينة والاستقرار . هذا العلاج يمكن ادراكه في آخر عهد غير قصير من الانتعاش الاقتصادي والتعاون العالمي لا في مستهله . ولا بدَّ في رأيه من تنفيح الاتفاق النقدي الثلاثي — انكلترا وفرنسا وأميركا — وتوسيع نطاقه حتى تنضم اليه كل دولة ترغب في الاشتراك في حركة انهاض التجارة العالمية . وكذلك يتاح نوع من الاستقرار الوقتي للنقد ، اما الاستقرار النهائي فنتيجة عوامل متعددة داخلية وخارجية ، ولا يمكن ان يحقق الاَّ تدريجاً

وعند المسيو فان زيلند ان تقييد التبادل النقدي اكثر الحوائل الاقتصادية ضرراً بالتجارة العالمية ويجب ان يلغى . ولكن قبل ان تتمكن الامم من ذلك عليها ان تعالج مشكلة «الاموال المجمدة» . اي يجب ان تسوي بقايا النظام القديم وهذا لا يستطاع الاَّ بعقد اتفاقات لتسوية الديون ولا سيما في الدول التي طرأ على نقدها تغير كبير . ثم توحَّد الديون وتحوَّل الى سندات تصدرها الدول الدائنة وتضمنها الدول المدينة وتستعمل لتمويل التجارة العالمية بواسطة هيئات مالية معيَّنة . وعند ذلك نستطيع ان ننظر في سعونة البلدان التي الغت نظام تقييد التبادل النقدي فيها . وهذه المعونة يجب ان تفرغ في شكل اعتمادات تفتح لها وتمكنها من التصدير والاستيراد . ولعلَّ بنك التسويات الدولي خير هيئة تتولى هذا العمل . وقد تقتضي الحاجة ان تشترك الدول في انشاء صندوق خاص بهذا البنك لتمويل الاعمال التجارية المشروعة

حصرنا الكلام حتى الآن في الحوائل التجارية مجرَّدة عن صلتها باحوال العالم عامة . والاختبار يدل على ان هذا الحصر او هذا التجريد لا يجديان في اصابة الهدف المقصود. فمشكلة التعاون الاقتصادي تعتمد بطبيعتها على عوامل متعددة منها السياسي ومنها النفسي . والواقع أننا اذا تلفتنا في الموضوع الى مشهد تبين لنا ان اساسهُ تعزز شعور التعاون والرغبة فيه ، في البلدان التي مضت عليها سنوات وهي تسعى الى الرخاء عن طريق القطيعة والاكتفاء الذاتي . والغالب ان البلدان التي اختارت هذا الطريق لم تختره مدفوعة ببواعث اقتصادية في المقام الاول ، بل ببواعث سياسية ونفسية . واذن فنحن أمام نوع آخر من العقبات التي تعترض التجارة الدولية وعلى هذه العقبات وقف المسيو فان زيلند القسم الثالث من تقريره . ولما كانت المهمة التي عهد اليه بها لا تشتمل على هذه الناحية من الموضوع فانَّ ما يقولهُ فيها محوطٌ بشيء كثير من التحفُّظ. وعندهُ ان أهم المسائل التي يجب ان تعالج قبل ان هي ما يلي : ١ — مسألة توزيع المواد الخام توزيعاً غير متساوٍ وهذه المسألة متصلة ومجرَّة في أثرها مسألة توزيع المستعمرات ٢ — مسألة توزيع رؤوس الاموال توزيعاً غير متساوٍ ٣ — مسائل الاقليات العنصرية ٤ — الحاجة الى تسوية الديون والقروض الدولية ٥ — تأثير التنافس في التسلح ٦ — المشكلات السياسية بوجهٍ عام

وبعد ذلك عمد المسيو فان زيلند الى تلخيص بعض المقترحات لعلاج هذه المسائل . ففي ما

يتعلّق بالمستعمرات مثلاً يشير الى تحويل البلدان المشمولة بالانتداب الى بلدان خاضعة للرقابة الدولية ، والى اعتماد سياسة الباب المفتوح في المستعمرات ، او الى انشاء شركات كبيرة برؤوس اموال دولية تمنح امتيازات خاصة للقيام باعمال اقتصادية بحت في المستعمرات . اما في ما يتعلق بالمواد الخام فيتخيّل صاحبنا انهُ في الامكنة وضع نظام للمقايضة بين المواد الخام في البلدان التي تنتجها والخدمات العامة والمصنوعات في البلدان الصناعية . غير ان كلّ هذا لا يمكن ان يتحقق ويطمئن اليهِ الانسان الاّ اذا عقدت تسوية سياسية عامة بين الدول

ومن الواضح اذن ، انهُ من المتعذر وضع اقتراح عام شامل يحل بمقتضاهُ مشكلة الحوائل التجارية في أوسع مقتضياتها ، ولا بدَّ حينئذٍ ان يكون الاعتماد على قواعد عامة يسهل تطبيقها وملاءمتها لمقتضى الحال ، والمسيو فان زيلند يتصوَّر عهدة تعقدها الدول وتقطع بها عهداً بأن تبذل ما في وسعها لرفع مستوى الحياة في بلدانها وبين شعوبها . وهذه العهدة لا بدَّ ان تشتمل على ناحية سلبية مؤداها الغاء جميع الاعمال والافعال التي تعارض المصلحة العامة وعلى ناحية ايجابية مؤداها التعهد ببحث جميع الحوائل التي تعترض سبيل التجارة بروح الصداقة والمودة . ولا تكون هذه العهدة الاّ توطئة اذ لا بدَّ ان تعقبها اتفاقات عملية قائمة على البحث الدقيق التي قام بهِ حتى الآن القسم الاقتصادي في عصبة الامم

ومن المستطاع تطبيق هذا الاقتراح في ثلاث مراحل . أما المرحلة الاولى فهي مرحلة التوطئة وفيها يجتمع ممثلو الدول الاقتصادية الكبرى او على الاقل ممثلو فرانسا وبريطانيا وأميركا والمانيا وايطاليا (ولماذا أغفل ايمم اليابان ؟) فيدرسون الموضوع درساً عامًّا . ثم يوسع نطاق البحث وينشأ مكتب خاص يتصل رجالهُ بالحكومات المختلفة داعياً اياها لبسط المصاعب والعقبات التي تعانيها في تجارتها الدولية ، وما هو العون الذي ترتقبهُ من الدول الاخرى في هذا السبيل ، او الذي تستطيع ان تبذلهُ للغير . ثم تجمع هذه الاجوبة وتبوَّب ويوضع على أساسها برنامج عملي ويلي ذلك المرحلة الثانية وهي مرحلة المفاوضات بالدبلوماسية لعقد الاتفاقات وتنفيذها

ان التقرير الذي وضعهُ المسيو فان زيلند آية في بابهِ . ذلك ان الرجل خبير اقتصادي وقد اتاح لهُ منصبهُ ومقامهُ وهو مشغول بدراسة الموضوع الذي عهد اليهِ بهِ ، ان يتصل بأقطاب الامم . ثم انهُ رجل عرف كيف يفصل في تقريره بين الاقتصاد والسياسة . فالقول الذي قالهُ لا ينزع عن قوس سياسية صبغة فقولهُ اشبهُ ما يكون برأي الطبيب لان المسيو فان زيلند كتبهُ كاقتصادي لا كسياسي ، ومجرد ذكره للمشكلات المتسة بالسمة السياسية يدلك على انهُ لم يحابِ . فهل تأخذ الحكومات بهِ ؟

لقد قال الطبيب قولتهُ ، فعلى المريض أن يدل ان فيهِ مشيئة للحياة — وتطبيق العلاج